

DIRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الثاني من

آذار / مارس 2021

فهرس العناوین

- 1 مركز ويلسون:
الرابط المنسي: الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في العالم العربي
- 2 معهد الشرق الأوسط:
بعد عقد من الزمان، لم تنته الأزمة السورية وعلى الولايات المتحدة التصعيد
- 3 مجلس العلاقات الخارجية:
الحرب الأهلية في سوريا: الانحدار إلى الرعب
- 4 مركز راند:
إعادة تقييم شراكات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ظل إدارة بايدن
- 5 مركز كاتو:
ماذا حدث للربيع العربي؟
- 6 مركز القدس للشؤون العامة:
انهيار الدولة اللبنانية وسيطرة حزب الله على الحكومة في بيروت
- 7 مركز القدس للشؤون العامة:
إدارة بايدن مقابل بشار الأسد في سوريا
- 8 INSS:
إدارة بايدن بشأن المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: التدايعات بالنسبة لإسرائيل
- 9 مجلس العلاقات الخارجية:
المنافسة بين القوى الكبرى في الشرق الأوسط
- 10 مركز راند:
خيارات الكونغرس لتعزيز السلام في اليمن
- 11 فورين أفيرز:
الولايات المتحدة هي آخر حساب لسلطة محمد بن سلمان

نشر مركز ويلسون مقالاً عن الأحزاب السياسية في العالم العربي ودورها في الإصلاح السياسي، جاء فيه:

● الأحزاب السياسية هي الحلقة المفقودة بين حركات الشوارع الاحتجاجية والإصلاح السياسي الدائم في العالم العربي. يمكن أن تؤدي الاحتجاجات إلى إحداث تغيير، ولكن الإصلاح السياسي يحتاج بعد ذلك إلى إجراء روتيني من خلال العملية السياسية الطبيعية، و الأحزاب السياسية ضرورية لتحقيق ذلك.

● حتى الآن، لا تساهم الأحزاب السياسية في عملية التغيير التي بدأتها الاحتجاجات. في السنوات الأخيرة، لم يساهموا حتى في الاستقرار أو في ظهور دول قوية غير ديمقراطية، كما فعلوا على سبيل المثال في العراق وسوريا في الماضي. وبدلاً من ذلك، فقد أصبحوا غير فاعلين، وأدوات لتعزيز الطموحات السياسية لقادتهم بدلاً من الدعوة إلى سياسات لمعالجة المشاكل. وبالتالي، فإن قلة الاهتمام الممنوح للأحزاب السياسية في المناقشات حول التحولات في الدول العربية أمر مفهوم. كما أنه يمثل إشكالية، لأن وضع هذه الأحزاب يمثل عقبات رئيسية أمام التغيير الدائم.



● يمكن لحركات الاحتجاج، إذا نجحت، أن تجبر الحكومات المترددة على الشروع في عملية الإصلاح. على الرغم من أنه بعد مرور عشر سنوات على الموجة الأولى من الانتفاضات في عام 2011، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الأنظمة الاستبدادية تتمتع بمرونة غير عادية في الحفاظ على قبضتها على السلطة. لكي يحدث التغيير، يجب ترجمة السخط الشعبي والمطالب المبدئية للغاية، ولكن الغامضة، إلى سياسات ملموسة. يجب أن تأتي هذه الترجمة في النهاية من المنظمات السياسية المصممة للمشاركة في النظام السياسي والتأثير في صنع القرار، بمعنى آخر من الأحزاب السياسية.

نشر مركز ويلسون مقالاً عن الأحزاب السياسية في العالم العربي ودورها في الإصلاح السياسي، جاء فيه:



- على الرغم من استبدالها المشترك، فإن معظم الدول العربية لديها بعض الزخارف الرسمية للديمقراطية. جميعهم تقريباً انتخبوا برلمانات مع عدد كبير من الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات.
- تنقسم الأحزاب السياسية في العالم العربي إلى فئات مختلفة، وأهم الاختلافات هي بين الأحزاب الحكومية وغير الحكومية. وكذلك بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية. هذه الاختلافات مهمة ليس كممارسة في التصنيف ولكن من أجل فهم ديناميكيات الأحزاب السياسية والدور الذي يمكن أو لا يمكن أن تلعبه في عملية إصلاح معينة.
- لقد أوضح سكان الدول العربية بشكل واضح لما يزيد عن عقد من الزمان أنهم غير راضين بشدة عن الأنظمة السياسية من أعلى إلى أسفل، التي تسيطر عليها العائلات الحاكمة أو القادة الاستبداديون، والذين غالباً ما يكونون متحالفين مع الجيش. اهتزت كل من تونس ومصر والمغرب وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، وفي الموجة الثانية الجزائر والسودان والعراق ولبنان، باحتجاجات حاشدة أدت بشكل متفاوت، إلى الإطاحة بالأنظمة القائمة، والصراع المسلح، و انهيار فعلي للدولة وزيادة في التأثيرات الخارجية. تمكنت دول الخليج الغنية بالنفط - المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر - من الهروب من الاضطرابات بمساعدة الإعانات السخية لشعوبها. وكذلك عمان. ومع ذلك، لا يوجد نظام عربي اليوم واثق من أن شعبه سيظل مطيعاً.
- إن مطالب الشارع العربي، وإن لم تكن محددة، تركزت على فكرة أن للمواطنين الحق في أن يكون لهم صوت في الحكم، أي الديمقراطية بالمعنى الواسع.
- لكن المطالب لم تترجم إلى واقع، حتى في تونس، التي يُعتقد أنها حققت أكبر تقدم نحو الديمقراطية، لا يزال السخط الشعبي مرتفعاً. أسباب هذا الفشل كثيرة، منها مقاومة وقساوة الأنظمة الراسخة وتدخل القوى الأجنبية. لكن أحد الأسباب الرئيسية للفشل كان أيضاً ضعف التنظيمات السياسية القادرة على جعل المطالب الشعبية جزء من العملية السياسية المنتظمة وبالتالي الضغط من أجل تفعيل الإصلاح السياسي.

نشر معهد الشرق الأوسط مقالاً عن استمرار الأزمة السورية ودور الولايات المتحدة في حلّها، جاء فيه:

● في الوقت الذي يحيي فيه السوريون الذكرى العاشرة لثورة 2011 هذا الأسبوع، يظل صحيحاً بشكل لا مفر منه أن الأزمة المنهكة في البلاد لم تنته بعد. بعد عقد من صراع بدأ به ودفعه نظام قاسي تماماً وعززه وحماه دبلوماسياً حلفاؤه الروس والإيرانيون، فإن سوريا محطمة. مات ما لا يقل عن نصف مليون شخص، ولا يزال أكثر من 100000 في عداد المفقودين، وهجر 12.5 مليون - أكثر من نصف السكان - داخلياً وخارجياً. مع الاقتصاد العاجز بسبب سنوات من الحرب الشاملة ويديره نظام فاسد للغاية وحكومة غير كفؤة، يعيش أكثر من 90% من السوريين الآن تحت خط الفقر ويبلغ متوسط راتب الدولة 10 دولارات فقط. أكثر من نصف البنية التحتية الأساسية في سوريا مدمر أو غير صالح للاستخدام، ولا تزال إعادة الإعمار مجرد خيال بعيد المنال.

● على الرغم من أنه نجا من عقد من الصراع، لا يمكن وصف الأسد بأنه المنتصر. في سعيه



الدؤوب لتحقيق النصر، فعل الأسد ما كان ينوي: لقد أحرق البلاد، وعامل خصومه على أنهم "جرائم". من خلال القيام بذلك، يبدو أنه قد هدم بشكل دائم كل مؤسسة كان سيقف عليها من أجل الحكم. كسبب أساسي لثورة 2011، فإن وجوده المستمر في قصر الرئيس بدمشق يضمن شلل سوريا المستعصي.

● لقد حان الوقت لكي تصعد الولايات المتحدة

وتعالج الأزمة السورية بنفس مستوى التركيز والتصميم الذي كرّسته لمواجهة داعش. الاستمرار في معالجة هذا الأخير مع تجاهل الأول هو ببساطة غير منطقي. لا تحتفظ الولايات المتحدة بالحل بأيديها، كما أنها ليست مفتاح الحل - لكن يجب أن تلعب دوراً في إعادة تنشيط الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق ما فشل فيه العقد الماضي. أدت أربع سنوات في ظل الرئيس دونالد ترامب إلى تدهور النفوذ الأمريكي، لكن حلفائنا في أوروبا وشركائنا في الأمم المتحدة ينتظرون بفارغ الصبر أن تستيقظ الولايات المتحدة.

نشر مجلس العلاقات الخارجية مقالاً عن الوضع الحالي في سوريا وجاء فيه:



● بعد عشر سنوات من تظاهر المتظاهرين في سوريا لأول مرة ضد حكم عائلة الأسد الذي دام أربعة عقود، قُتل مئات الآلاف من السوريين ونزح حوالي اثني عشر مليون شخص. لقد انزلت البلاد في حرب أهلية أكثر تعقيداً.

● بعد عقد من الانتفاضة التي أشعلت الحرب، لا تزال سوريا غارقة في صراع منخفض المستوى، وعدم استقرار سياسي، واضطراب

اقتصادي. أدى وقف إطلاق النار لعام 2020 إلى وقف العنف في الشمال الغربي الذي تسيطر عليه تركيا، بينما يسيطر النظام على معظم أنحاء البلاد بمساعدة روسيا وإيران. في الوقت نفسه، قصفت إسرائيل بشكل متزايد أهدافاً في سوريا قيل إنها تنتمي إلى ميليشيات مرتبطة بإيران، بما فيها حزب الله. واستهدفت غارة جوية أمريكية في سوريا ميليشيا مقرها العراق بعد أسابيع فقط من تنصيب الرئيس جو بايدن في عام 2021.

● على الرغم من تراجع العنف، يعاني المدنيون الآن من أزمة اقتصادية. حيث يعيش أكثر من 80 في المائة من السكان في فقر. وعلى الرغم من التأثير الضئيل للعقوبات الدولية على الأسد، إلا أنها منعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة من تطبيع العلاقات معه.

● الدبلوماسية أيضاً لم تؤثر على حكومة الأسد. لجنة صياغة الدستور، التي يسرتها الأمم المتحدة، والتي تم تشكيلها في عام 2019، ضمت 150 ممثلاً عن المجتمع المدني والنظام والمعارضة. لكن جائحة فيروس كورونا 2020 أوقف المحادثات لعدة أشهر، وسرعان ما وصلت اللجنة إلى طريق مسدود بعد استئنائها في يناير 2021. يشتهه بعض المراقبين في أن الأسد يسعى لتأجيل التقدم حتى يتمكن من إجراء الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ربيع 2021 دون إشراف من الأمم المتحدة.

نشر مركز راند مقالاً عن إعادة تقييم شراكات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجاء فيه:

- تحتاج الشراكات الأمريكية في الشرق الأوسط بشكل خاص إلى التحديث، ويمكن لإدارة بايدن اغتنام الفرصة لإعادة تقييم علاقاتها مع الشركاء التقليديين. قد تكون البداية الجيدة هي رفع مستوى الاستقرار الإقليمي باعتباره المصلحة الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومتابعة هذا الهدف بأدوات تتجاوز التعاون العسكري.
- يمكن للإدارة إعادة تقييم شراكاتها القديمة وتخصيص استثمارات أفضل في المنطقة لتحقيق فوائد استراتيجية طويلة الأجل.
- في تقرير لمؤسسة راند، يوصي المؤلفون بتخصيص المساعدة الأمريكية لاحتياجات الشركاء الأكثر إلحاحاً - تعزيز التنمية الاقتصادية، وحسن الإدارة، والاستقرار، مع تقليل التركيز على شراء المعدات العسكرية المتطورة.



- بالإضافة إلى ذلك، يوصي المؤلفون بإعادة ضبط جهود الولايات المتحدة للتأكيد على الشراكات مع تثبيت المؤثرات الإقليمية، مثل الكويت أو عُمان، والنظر في إنشاء مركز للدبلوماسية الإقليمية يمكن للولايات المتحدة والشركاء الإقليميين من خلاله متابعة حل النزاعات.

- بينما تعيد إدارة بايدن تقييم الشراكات الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، قد يهتم شركاء الولايات المتحدة التقليديون واشنطن بالتخلي. قد يردون بالتهديد بالتصرف من جانب واحد أو بالتمحور حول الخصوم الاستراتيجيين للولايات المتحدة.

نشر مركز كاتو مقالاً عن الربيع العربي وجاء فيه:

- منذ عام 2010، تم تهجير 16 مليون شخص قسراً. انخفض النمو الاقتصادي بمقدار النصف وانتشرت البطالة، خاصة بين الشباب الذين يشكلون 85% من العاطلين عن العمل. تواصل الدول القمعية الهيمنة على العالم العربي. لا تزال المحسوبية والفساد وهيمنة الدولة هي النظام السائد اليوم.
- تفاقمت هذه المشاكل بسبب أزمة فيروس كورونا، وانهيار السياحة، وكوارث مثل انفجار ميناء بيروت، وهبوط أسعار النفط. كما هو الحال في كل مكان، توفر الأزمات أعذاراً للاستبداد والعالم العربي ليس استثناء.
- على عكس دول الشرق الأوسط الأخرى، فإن المسار التونسي فريد من نوعه ويحافظ على بقاء الأمل الأول والأخير للربيع العربي. تونس البلد الذي اندلعت فيه الشرارة لأول مرة، بعد 23 عاماً من الحكم القاسي في ظل نظام بن علي القمعي، شهدت انتخابات نزيهة.
- مع ذلك، تسببت الانقسامات الأيديولوجية والسياسية العميقة في تونس في عجز خطير حد من قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة.
- لكي يكون للربيع العربي تأثير إيجابي دائم، لا يكفي مجرد تغيير أسماء من هم في السلطة. الديمقراطية بدون فرصة تذبذب وتموت. لكي تزدهر الديمقراطيات تتطلب اقتصادات تنتج الثروة والفرص. إذا لم يتم تقليص السلطات التعسفية للحكومات، وبالتالي، إذا لم يتم زيادة فعالية مؤسسات الحكومة المحدودة، فإن السلطات ستستخدم سلطاتها غير المحدودة للبقاء في السلطة وإثراء أنفسهم وأصدقائهم وعائلاتهم.
- حان الوقت للشعوب العربية، التي ترتبط بشكل متزايد ببعضها البعض وبالعالم الأوسع من خلال التحول التكنولوجي للمعلومات، للعمل بقدراتها المختلفة كرجال أعمال وطلاب وعمال ومعلمين ومهنيين ومواطنين للمطالبة بتغييرات أعمق توفر أسس آمنة للديمقراطيات المستقرة.
- كما حان الوقت لمواطني الدول التي تتدخل في الدول العربية لمطالبة حكوماتهم بالخروج. مثل هذه التدخلات الخارجية، بشكل عام، تجعل الأمور أسوأ وليس أفضل. كما أنهم معرضون لخطر الانجرار أكثر إلى صراعات قد تكون مكلفة للغاية بالنسبة لهم.



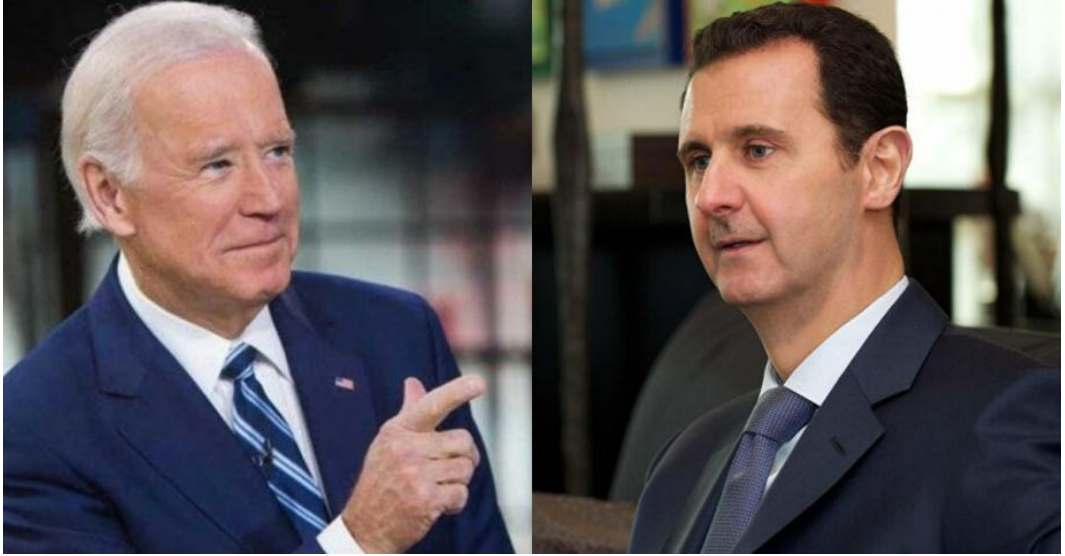
نشر مركز القدس للشؤون العامة مقالاً عن كيفية سيطرة حزب الله على الحكم في لبنان وجاء فيه:

- حزب الله يمتنع عن الاستيلاء رسمياً على هيكل الحكم، ويفهم حسن نصر الله المغزى البعيد المدى للاستيلاء على السلطة في القصر الرئاسي للبنان في بعدا. في هذه المرحلة، لإيران أهداف جيوسراتيجية تمنعها من تحقيق رؤية تحويل لبنان إلى جمهورية إسلامية كما أمر آية الله الخميني. هدف إيران المباشر هو الاستفادة من نافذة الفرصة التي فتحتها حكومة بايدن والعودة إلى الاتفاق النووي بشروط طهران.
- ومع ذلك، يبدو أن العمليات الداخلية في لبنان تتقدم بوتيرة أسرع مما تريده إيران وحزب الله. في هذا الوضع قد ينشأ سيناريو تسقط فيه الدولة اللبنانية كثمرة ناضجة في يد حزب الله، وتحقق إيران رؤيتها في السيطرة على لبنان. تقدم السيناريوهات الخيارات الاستراتيجية التالية:
- إيران ستدخل سفنًا حربية إلى ميناء بيروت وتستولي عليه. استغلال سيطرة حزب الله على مطار بيروت الدولي و استخدامه كمطار عسكري لأغراضها الخاصة. في الوقت نفسه ستنشئ مطارا عسكرياً في بعلبك.
- سترسل إيران فيلق القدس التابع للحرس الثوري من إيران وسوريا إلى منطقتي بعلبك والبقاع في لبنان، لتكون بمثابة مظلة للمليشيات الشيعية الأفغانية والباكستانية والعراقية واليمنية التي ستدخل من سوريا. سبق أن دعا نصر الله هذه القوات للمشاركة في الحرب المقبلة ضد إسرائيل.
- حزب الله سيهدد بأن أي هجوم على القوات الإيرانية والشيعية في لبنان سينتج عنه رد في عمق إسرائيل بذراعه الصاروخي.
- حزب الله، وبدعم من إيران، سيزيد من إنتاج الرؤوس الحربية الدقيقة للصواريخ طويلة ومتوسطة المدى.



نشر مركز القدس للشؤون العامة مقالاً عن موقف إدارة بايدن تجاه بشار الأسد وجاء فيه:

- إدارة بايدن حذرة وتراقب الأحداث في سوريا، لا سيما بالنظر إلى العلاقات المتوترة بين الرئيس بايدن والرئيس بوتين والهجمات الجديدة من قوات النظام السوري على المدنيين في 21 مارس.
- مع بدء الإدارة الأمريكية الجديدة في الكشف عن سياستها تجاه سوريا، تضع واشنطن شروطاً للاعتراف بالانتخابات الرئاسية في سوريا في ظل نية روسيا وإيران إعادة انتخاب بشار الأسد رئيساً لسوريا.
- تتخذ إدارة بايدن موقفاً صارماً ضد الانتخابات الرئاسية في سوريا وتتماشى مع موقف الدول الأوروبية بأن الانتخابات الرئاسية في سوريا هي في الأساس عملية روسية سورية تهدف إلى إعادة بشار الأسد إلى الرئاسة.



- تقوم إدارة بايدن أيضاً بتطبيق قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو الماضي وفرض عقوبات على نظام الأسد وكل من يساعده.
- يبدو أن سياسة الرئيس بايدن تجاه سوريا تواصل مسار إدارة ترامب عندما يتعلق الأمر بالرئيس بشار الأسد حتى الآن. على الرغم من محاولات الرئيس بايدن فتح حوار مع إيران بشأن الاتفاق النووي، إلا أنه لا يساوم بشأن سوريا، وهي نقطة مهمة.

نشر INSS مقالاً عن تداعيات موقف إدارة بايدن من إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بالنسبة لإسرائيل وجاء فيه:

- سيطلب من إدارة بايدن تحديد موقفها من إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في آب/ أغسطس 2021.
- هذه المسألة الحساسة يمكن أن تضع إسرائيل في مواجهة مع الولايات المتحدة مرة أخرى، في ضوء دعم الإدارات الديمقراطية السابقة لأجل قرارات لتعزيز هذه القضية. مع اقتراب المؤتمر الاستعراضي، يجب على إسرائيل تنسيق مواقفها مع الولايات المتحدة في إطار حوار استراتيجي، من أجل تجنب أي أزمة، مع تشجيع الإدارة الجديدة على الاعتراف بالوثيقة الرسمية لإدارة ترامب لعام 2018، والتي دعمت سياسة إسرائيل.
- بناءً على التجارب السابقة، فضلاً عن التطورات الجديدة في العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج، يمكن لإسرائيل أن تقترح آلية لحوار أمني إقليمي يكون شاملاً من حيث المشاركين والقضايا التي سيتم مناقشتها.



نشر مجلس العلاقات الخارجية تقريراً عن المنافسة بين القوى العظمى في الشرق الأوسط وجاء فيه:

على مدار العقد الماضي، أولى خبراء الشرق الأوسط اهتماماً كبيراً بالثورات العربية وتداعياتها. بينما كانت الولايات المتحدة تفكر في دورها في الشرق الأوسط، سعت روسيا والصين - وبدرجة أقل الهند والاتحاد الأوروبي - إلى نفوذ أكبر في المنطقة. التعليق على منافسة القوى العظمى في الشرق الأوسط نادراً ما يلقي الضوء على ما تريده القوى الكبرى وكيف تسعى إلى تحقيق أهدافها. لم تؤد المنافسة بين القوى الكبرى إلى مواجهة مباشرة حتى الآن، لكن الجهات الفاعلة القوية ما زالت تسعى إلى إقامة وتوسيع وتعزيز النفوذ والهيبة على حساب بعضها البعض، ولا يزال التعاون مرحلياً و ظرفياً.

رغم أن الولايات المتحدة لا تزال طرفاً خارجياً مهماً - وحتى الأهم - في المنطقة، إلا أن قادة الولايات المتحدة ومجتمع السياسة الخارجية يناقشون ما إذا كان ينبغي أن تكون واشنطن المزود الرئيسي للأمن في المنطقة. كان لهذا النقاش، مقروناً بفك الارتباط الفعلي للولايات المتحدة في أماكن معينة، ثلاثة تأثيرات مهمة: لقد تولت القوى الإقليمية زمام الأمور بنفسها، واغتنم اللاعبون الخارجيون الفرص لممارسة السلطة، و القوى الكبرى وحلفاؤهم إما رفضوا أو فشلوا في إجبار القوى الإقليمية على حل النزاعات القائمة.

تستمر الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط في التطور، وقد تؤدي التطورات في أماكن بعيدة مثل أوروبا أو بحر الصين الجنوبي إما إلى زيادة حدة المنافسة أو إلى تمهيد الطريق لمزيد من التعاون. وبالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ وغموض الأحداث، فإن أحد التطورات واضح: انتهت لحظة التفوق الإقليمي للولايات المتحدة. الشرق الأوسط الآن جاهز للاستيلاء عليه من قبل مجموعة متنوعة من القوى الإقليمية والجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الولايات المتحدة. هذا الفراغ في السلطة جعل المنطقة أقل أمناً، وأثرت المنافسة على مسار الصراعات في المنطقة. تتعمق هذه الورقة بعمق في كيفية تأثير المنافسة بين القوى العظمى على آفاق السلام الإقليمي وتجادل بأن احتمالات التعاون بين القوى الإقليمية أو العظمى لاحتواء أو تخفيف الصراعات في الشرق الأوسط غير مناسبة. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فإنها تظل اللاعب الأكثر أهمية وقوة وتأثيراً في المنطقة. في سبيل ذلك، تستكشف هذه الورقة مسار المنافسة بين القوى العظمى لأنها تغير الديناميكيات الإقليمية وتشكل قدرة الولايات المتحدة على التعاون مع القوى الكبرى للتخفيف من حدة الصراع.

تستكشف أوراق المناقشة في هذه السلسلة كيفية تعزيز علاقة مستقرة و متبادلة المنفعة بين القوى الكبرى والتي يمكن أن توفر بدورها الأساس الضروري لتعاون أكبر بشأن التحديات العالمية والإقليمية الملحة.

نشر مركز راند مقالاً عن الخيارات المتاحة للكونغرس الأمريكي لتعزيز السلام في اليمن وجاء فيه:

- شارك الكونغرس بشكل فعّال في السياسة الأمريكية تجاه اليمن منذ خريف 2015. بعد أشهر قليلة من بدء الحرب الأهلية في اليمن. ركزت هذه المشاركة على ضمان أن تساعد الولايات المتحدة في تقليل الخسائر المدنية التي يتسبب فيها التحالف الذي تقوده السعودية، وحماية تدفق المساعدات الإنسانية، ودعم إنهاء الصراع دبلوماسياً.
- يقدم تقرير مؤسسة راند الذي نشرناه مؤخراً رؤى قد تكون مفيدة للكونغرس عندما ينظر في الخيارات للمضي قدماً. خلصنا في دراستنا إلى أن السلام الدائم يتطلب تلبية احتياجات اليمن الأكثر إلحاحاً مع العمل بالتوازي لتطوير المؤسسات الاقتصادية والسياسية والأمنية في اليمن. بالإضافة إلى الالتزام المستمر بالمساعدة الإنسانية، يشير هذا النهج إلى أن الكونغرس يمكن أن يركز جهوده بثلاث طرق للمساعدة في بناء سلام دائم في اليمن.



- 1 الإصلاح الاقتصادي وبناء المؤسسات.
 - 2 التمكين والاستثمار في هياكل الحكم المحلي.
 - 3 ضمان أمن المواطنين اليمنيين.
- يمكن تنفيذ هذه الخيارات الثلاثة لتعزيز الإصلاح المؤسسي المطلوب على المستوى الوطني. من جهة أخرى، نظراً للصعوبات التي تواجه المصالحة الوطنية، يمكن لهذه البرامج أن تركز أولاً على الأجزاء الجنوبية من اليمن التي تسيطر عليها حالياً حكومة جمهورية اليمن المعترف بها دولياً. بموجب هذا النهج التدريجي، يمكن أن توفر هذه الإصلاحات حافزاً قوياً لمشاركة الحوثيين في العملية السياسية على المستوى الوطني.
 - بينما لا يزال المجتمع الدولي، بقيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، مهماً لحل النزاع وإحلال سلام دائم في اليمن، فإن القيادة الأمريكية كانت ضرورة مفتقدة بشدة خلال السنوات القليلة الماضية. يمتلك الكونغرس الأمريكي الأدوات اللازمة للمساعدة في تشكيل هذا الجهد ويمكن أن يلعب دوراً مهماً في إنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار في اليمن.

نشر فورين أفيرز مقالاً عن موقف الولايات المتحدة تجاه محمد بن سلمان وجاء فيه:

● اتخذ الرئيس الأمريكي جو بايدن موقفاً أكثر تشدداً مما فعل سلفه تجاه المملكة العربية السعودية. في حين أن الرئيس دونالد ترامب عامل برفق الحاكم الفعلي للبلاد، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أصدر بايدن معلومات إدانة حول تورط محمد بن سلمان في مقتل الصحفي في صحيفة واشنطن بوست جمال خاشقجي عام 2018، وأقر قائمة طويلة من المسؤولين السعوديين الذين يُعتقد أنهم متورطون في مؤامرة القتل ومضايقات أخرى للمعارضين، وقرر خفض المساعدات العسكرية للمملكة. لكن هذا التقويم الشديد للعلاقات مع المملكة العربية السعودية لم يكن كافياً للعديد من منتقدي محمد بن سلمان.

● انتقد المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وحتى بعض المسؤولين الأمريكيين السابقين البارزين بايدن لعدم معاقبة محمد بن سلمان مباشرة. تصاغ مثل هذه الحجج إلى حد كبير من حيث الحاجة إلى معاقبة منتهكي حقوق الإنسان. لكن بعض النقاد أشاروا إلى أن بايدن لديه القوة لإجبار الملك سلمان وبقية العائلة المالكة السعودية على استبدال محمد بن سلمان بقائد جديد.

● ما يتجاهله هؤلاء النقاد هو أن محمد بن سلمان أصبح الآن عمود راسخ وثابت في هيكل صنع القرار السعودي. بدعم من والده الملك سلمان، عزز محمد بن سلمان سلطته بلا رحمة وبفعالية، تاركاً الولايات المتحدة واحدة من الضوابط القليلة، إن لم تكن الوحيدة، الفعالة على سلطته.

● إن محاولة عزل محمد بن سلمان لن تؤدي إلى الإطاحة به من السلطة، بل ستقضي على قدرة واشنطن على تقييد سلوكه في الخارج، وبدرجة أقل، في الداخل. ستحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون المملكة العربية السعودية في الأمور الأمنية الملحة في كل من اليمن والمنطقة الأوسع، ولهذا، سيتعين عليها التعامل مع محمد بن سلمان.



مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام 2014م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.



 www.idraksy.net  idraksy@idraksy.net